



## الشركة المالية والصناعية المصرية (ش.م.م)

السادة / البورصة المصرية

السيدة / هبة الصيرفي - مساعد رئيس البورصة والمشراف على قطاع الإفصاح

بعد التحية ،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم الرد علي ما ورد بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ،،،

الشركة المالية والصناعية المصرية

محاسب / خالد إبراهيم عبد الرازق

مسئول علاقات المستثمرين





الرد على ما ورد بتقرير مراقب الحسابات ( الجهاز المركزي للمحاسبات )

على القوائم المالية المستقلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

الملحوظة رقم ( ١ )

- لم يتم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) - المعدل ٢٠١٩ عقود الإيجار بالمخالفة لمتطلبات المعيار المذكور وكذا الكتاب الدوري رقم (٧) لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٩ الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية ولم يتم الإفصاح بالإيضاحات المتممة مما يؤدي إلى ظهور البنود ذات الصلة على غير حقيقتها .  
يتعين التصويب و الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية و الكتاب الدوري المشار إليه حتى يمكن أن تصف المنشأة قوائمها المالية بأنها معدة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية كما هو وارد بالفقرة رقم (١٦) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية ومراعاة الأثر على القوائم المالية.

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ١ ) :-

- ستقوم الادارة بتطبيق المعيار المحاسبي المشار إليه وفقا لما يتضمنه قانون التأجير التمويلي في هذا الشأن وسيتم إجراء التصويبات اللازمة بالقوائم المالية المعدة في ٢٠١٩/١٢/٣١ .

الملحوظة رقم ( ٢ )

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم قيام الشركة بإعادة النظر في العمر الإنتاجي المقدر للأصول الثابتة وفقاً لما تقضي به الفقرة (٥١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها رغم سابق رد الشركة بأنه تم تكوين لجنة لدراسة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة و لم تنته اللجنة من أعمالها.  
نكرر التوصية بضرورة الالتزام بالمعيار المشار إليه و مراعاة الأثر على القوائم المالية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ .

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ٢ ) :-

- تم تشكيل لجنة لدراسة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بموجب قرار نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٧ و قد انتهت اللجنة من أعمالها و سيتم موافاتكم بها فور اعتمادها .

الملحوظة رقم ( ٣ )

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن تضمن الأصول الثابتة طاقات عاطلة بلغت تكلفتها نحو ٧٠ مليون جنيه تتمثل في وحدة السماد المحجب بكفر الزيات متوقفة منذ عام ٢٠٠٩ بناءً على قرار محافظة الغربية لتشغيلها بدون ترخيص ولوجود خطر داهم على الصحة العامة وعدم تنفيذ الاشتراطات البيئية و الصحية و الإدارية وعلى الرغم من صدور حكم ببراءة الشركة من الإنتاج بدون ترخيص إلا أنه لم يتم استصدار قرار من محافظ الغربية بالتشغيل و لم تقم الشركة بدراسة اضمحلال تلك الأصول وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم ٣١ ( اضمحلال قيمة الأصول ) في ظل نقل أجزاء من تلك الوحدة إلى كلا من مصنع أسبوط و مصنع السماد الناعم بكفر الزيات، و يرتبط بذلك استمرار الشركة في عدم مراعاة القيود القانونية على تشغيل الأصول المتوقفة طبقاً للفقرة رقم (٥٦) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة و إهلاكاتها عند إعادة تقدير الأعمار الإنتاجية عام ٢٠١٣ رغم ما جاء برد الشركة في الأعوام السابقة بأنه سيتم مراعاة ذلك.

نكرر التوصية بمواصلة الجهود لتشغيل وحدة السماد المحجب مع مراعاة المتطلبات البيئية للاستفادة من تلك الاستثمارات ومالها من آثار على نتائج الأعمال مع ضرورة دراسة اضمحلال لها وفقاً لمعيار المحاسبة المشار إليه.





الرد على ما ورد بتقرير مراقب الحسابات ( الجهاز المركزي للمحاسبات )

على القوائم المالية المستقلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ٣ ) :-

- تقدمت الشركة إلى لجنة فض المنازعات بوزارة الاستثمار و اختصمت محافظة الغربية لعدم تنفيذها القرار و الشركة تبدل قصارى جهدها في اعادة تشغيل مصنع التحبيب علما بأن مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ / ٦ / ٢٠١٩ قد قام بتكليف السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة ونائبه بالتواصل مع السيد محافظ الغربية لإعادة تشغيل وحدة التحبيب بمصانع الشركة بكفر الزيات واستيفاء اى متطلبات لازمة في هذا الشأن وجرى المتابعة من السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة ونائبه مع السيد محافظ الغربية والاجهزة المعنية .

الملحوظة رقم ( ٤ )

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن استمرار إنفاق الشركة على مشروعات استثمارية منذ عام ٢٠٠٨ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ - دون وجود دراسات جدوى اقتصادية لها في حينه سواء في الإنشاء أو التشغيل و لا توجد مدد محددة للانتهاء من تلك المشاريع - بلغت نحو ٢٤٣,٧ مليون جنية منها نحو ١٧٥,٧ مليون جنية - بخلاف نحو ٣,٤ مليون جنية شيكات آجلة لأقساط تأجير تمويلي مستحقة حتى عام ٢٠٢٠ - على مشروع مجمع السويس الذي لم يتم الانتهاء منه و تشغيله حتى تاريخ المراجعة على الرغم من سابق رد الشركة انه سيتم تشغيله خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩ و لذلك لم تتمكن الشركة من تسجيل الأرض باسمها و المشتراة منذ عام ٢٠٠٨ بما قد يعرض الشركة لسحب الأرض، و نحو ٦٨ مليون جنية - بخلاف نحو ١,٧ مليون جنية شيكات آجلة لأقساط تأجير تمويلي مستحقة حتى عام ٢٠٢١ - مشروع خط السماد المنقول لفرع أسبوط الذي لم يتم تشغيلها بالكامل حتى تاريخه الأمر الذي ترتب عليه استمرار تحمل الشركة أعباء مالية دون عائد بالإضافة لاستثمارات معطلة لسنوات معرضة للتلف والتقادم والاضمحلال و دون قيام الشركة بدراسة الاضمحلال لتلك المشروعات بالمخالفة لمتطلبات معيارى المحاسبة المصريين رقمي (١٠) الأصول الثابتة و استهلاكها، (٣١) الإضمحلال في الأصول .  
نكرر التوصية بضرورة تحقيق الأمر و تحديد المسؤولية بشأن ما سبق ودراسة الاضمحلال لتلك المشروعات وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة المصرية المشار اليهما.

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ٤ ) :-

مشروع مجمع السويس بالعين السخنة :

- تم الانتهاء من معظم الأعمال علما بأنه تمت الموافقة من الجهات المعنية على اطلاق التيار الكهربائي .
- جرى الانتهاء من تركيبات خط التحبيب و سيبدأ إجراء تجارب التشغيل بإذن الله خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٠ .
- مشروع خط السماد المنقول لفرع أسبوط : بزيات أسبوط
- تم الإنتهاء من الأعمال المدنية لخط إنتاج السماد الناعم وجرى الإنتهاء من أعمال التركيبات .
- أعباء التأجير التمويلي يقابلها زيادة في قيمة الأصل ( مرفق تقرير من الإدارة المالية يوضح القيمة الحالية للاصل )

٢



الرد على ما ورد بتقرير مراقب الحسابات ( الجهاز المركزي للمحاسبات )

على القوائم المالية المستقلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

الملحوظة رقم ( ٥ )

- تضمن حساب التكوين الاستثماري آلات و معدات بنحو ٥,٣ مليون جنيه خاصة بوحدة حامض الكبريتيك بفرع أسيوط المكهنة بقرار مجلس إدارة الشركة بالجلسة المنعقدة في ٢١ مارس ٢٠١٧ ودون دراسة الاضمحلال في ظل قرار التكهين بالمخالفة لمتطلبات معيارى المحاسبة المصريين رقمي (١٠) الأصول الثابتة واستهلاكها (٣١) الإضمحلال في الأصول.

يتعين تحقيق الأمر و سرعة التصرف الاقتصادي في تلك الآلات و المعدات طبقاً لما ورد بردود الشركة ودراسة الاضمحلال وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المصرية المشار اليهما.

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ٥ ) :-

- في ضوء احتياج وحدة انتاج حامض الكبريتيك الاخرى باسيوط لقطع غيار لاعمال الصيانة والاستبدال للوحدات التي يتم استهلاكها ستقوم ادارة الشركة بالاستفادة من تلك الالات والمعدات بما يوفر على الشركة تكلفة شراء قطع غيار جديدة بتكلفة اعلى من تكلفة هذه المعدات.

الملحوظة رقم ( ٦ )

- لم يتم الإفصاح عن عدد الأسهم المدفوعة و الأسهم المجانية المملوكة للشركة كأستثمارات في شركة السويس لتصنيع الأسمدة البالغ قيمتها نحو ٣٤٩,٥ مليون جنيه بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى.

يتعين التصويب و الإلتزام بالمعيار المشار إليه .

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ٦ ) :-

- سيتم مراعاة ذلك بالقوائم المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ .

الملحوظة رقم ( ٧ )

- تم جرد المخزون من الإنتاج التام و تحت التشغيل في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ بمعرفة الشركة و تحت مسئوليتها مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن تحميل تكاليف الإنتاج بالزيادة بنحو ١٠,٦٣٣ مليون جنيه قيمة التكاليف المباشرة و غير المباشرة للطاقة غير المستغلة بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢ (المخزون) مما أدى إلى تضخيم تكلفة الإنتاج و ظهور قيمة مخزون الإنتاج التام و تحت التشغيل في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ على غير حقيقتهما نكرر التوصية بضرورة التصويب و الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية حتى يمكن أن تصف المنشأة قوائمها المالية بأنها معدة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية كما هو وارد بالفقرة رقم (١٦) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية و ظهور مخزون الإنتاج التام و غير التام بقيمته الحقيقية طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون ومراعاة الأثر على القوائم المالية.



*(Handwritten signatures and initials)*



الرد على ما ورد بتقرير مراقب الحسابات ( الجهاز المركزي للمحاسبات )

على القوائم المالية المستقلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ٧ ) :-

نظرا لالتزام الشركة ببنات السياسات المحاسبية طبقا للمعيار المصري رقم ١ فان اثبات المبلغ المذكور يؤدي إلى انخفاض متوسط تكلفه المنتج بشكل غير طبيعي مقارنة بالأعوام السابقة دون وجود أسباب مؤثره

تستعين الشركة بشركه متخصصة (شركه برفكت) للقيام بأعمال جرد المخزون

لم تتأثر انتاجيه المصانع بالعمرات التي تمت خلال العام حيث ان انتاج الشركة يتم بشكل موسمي حيث لا يوجد انخفاض في متوسط الإنتاج للعام مقارنة بمتوسط الكميات المنتجة خلال ال ٣ أعوام السابقة وذلك طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢ المخزون والذي يحدد تخفيض قيمة التكاليف غير المباشرة الثابتة المحملة على كل وحدة إنتاج في الفترات التي يكون فيها مستوى الإنتاج منخفضاً بشكل غير طبيعي حتى لا يكون المخزون مقوماً بأعلى من تكلفته بشكل غير طبيعي .

الملحوظة رقم ( ٨ )

- عدم كفاية مخصص المطالبات البالغ نحو ١٣ مليون جنيه و الخاص بمطالبة جهاز حماية المنافسة بسداد مبلغ نحو ٤٣,٧١٠ مليون جنيه تمثل ٦٪ من إجمالي إيرادات مبيعات السماد الناعم و المحجب خلال فترة المخالفة ( فبراير ٢٠١٣ حتى ديسمبر ٢٠١٤ ) و ذلك خلال (١٥) يوم عمل من تاريخ خطاب الجهاز في ٥ مايو ٢٠١٩ للتصالح في القضية رقم ٣٠٦٨ لسنة ٢٠١٦ حصر جرائم اقتصادية بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) "المخصصات و الالتزامات المحتملة و الأصول المحتملة" و لم يتضمن بيان القضايا بيانات تلك القضية يتعين تحقيق الأمر و تحديد المسؤولية و تحميل المتسبب بشأن التأخر في التصالح في القضية طبقا لخطاب جهاز حماية المنافسة في ٥ أكتوبر ٢٠١٦ مما أدى إلى مطالبة الشركة بسداد مبلغ نحو ٤٣,٧١٠ مليون جنيه بدلاً من المطالبة بسداد نحو ٧ مليون جنيه و حفظ القضية و يتعين تدعيم مخصص المطالبات في ضوء ما سبق طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري المشار إليه.

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ٨ ) :-

- تعاونت الشركة مع الجهاز في الدراسة التي يجريها لقطاع الازمادة الفوسفاتية منذ بداية الدراسة و قدمت كافة المستندات والبيانات والتي تؤكد جميعها صحة موقف الشركة .
- صدر قرار مجلس ادارة الجهاز بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٣/٨/٢٠١٦ والذي انتهى فيه الى مخالفة الشركة لأحكام المادة ( ٦ ) من قانون حماية المنافسة بزعم اتفاقها مع شركة أبو زعبل لإنتاج الأسمدة على تثبيت أسعار بيع سماد السوبر فوسفات الأحادي عن الفترة من فبراير ٢٠١٣ حتى ديسمبر ٢٠١٤ ، وذلك دون استدعاء الشركة ومناقشتها .
- طلبت الشركة من الجهاز الاطلاع على ما قام به من فحص الذي انتهى الى مخالفة الشركة ، ولكن الجهاز لم يتح الفرصة للشركة .
- بناء على ذلك قامت الشركة بمخاطبة الجهاز بتاريخ ٦ /٢ /٢٠١٩ بأنها تعرض استعدادها للتصالح معه وفقاً للمادة ( ٢١ ) في حاله اذا ما ثبت في ضوء مناقشة التقرير الصادر عن الجهاز الى وجود مخالفة من جانب الشركة.



*(Handwritten signature)*



الرد على ما ورد بتقرير مراقب الحسابات ( الجهاز المركزي للمحاسبات )

على القوائم المالية المستقلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

- تقدمت الشركة بخطابها للسيد الدكتور رئيس جهاز حماية المنافسة المؤرخ ٢٠١٩/٥/١٩ تطالب فيه بمراجعة و تدقيق نسبة الـ ٦٪ من إيرادات الشركة التي حددها الجهاز للتصالح مع الشركة خلال الفترة التي اعتبرها الجهاز محل مخالفة " من فبراير ٢٠١٣ حتى ديسمبر ٢٠١٤ " و في ضوء تقرير الخبراء باللجنة التي شكلتها النيابة العامة و كذا تدقيق إيرادات الشركة الفعلية من السماد السوبر فوسفات الاحادي الناعم و المحبب فقط عن الفترة التي يعتبرها الجهاز محل مخالفة طبقا للفواتير المقدمة لمنتج السماد السوبر فوسفات الاحادي الناعم و المحبب فقط و ليس كافة منتجات الشركة

- ستقوم الشركة تحوطاً بتدعيم مخصص المطالبات المشار اليه بالملحوظة في الفترة المتبقية من العام المالي ٢٠١٩ بمبلغ ٩ مليون جنيه ليكون اجمالي ما سيتم تدعيمه للمخصص ٢٢ مليون جنيه بنهاية العام .

الملحوظة رقم ( ٩ )

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم إعداد إقرار ضريبة دخل معدل عن العام المالي ٢٠١٢ على الرغم من سابق رد الشركة على تقاريرنا السابقة انه جاري مراجعة الإقرار و سيتم إعداد تقرير معدل طبقاً لما تسفر عنه المراجعة مما له من أثر على مصروف الضريبة بقائمة الدخل .

نكرر التوصية بضرورة إعداد الإقرار المعدل مع إثبات و سداد الفروق الضريبية الناشئة عن التعديل حتى لا تتعرض الشركة لغرامات و مراعاة الأثر على القوائم المالية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ .

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ٩ ) :-

- يتم مراجعة اقرار ضريبة الدخل عن عام ٢٠١٢ و سيتم اعداد تقرير معدل وفقا لما تسفر عنه المراجعة

الملحوظة رقم ( ١٠ )

- تم حساب المساهمة التكافلية البالغة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ نحو ١,٦ مليون جنيه على صافي الايرادات بالمخالفة للقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ و لائحته التنفيذية و بالمخالفة للكتاب الدوري رقم ٤ لسنة ٢٠١٩ الصادر من مصلحة الضرائب المصرية ، كما تم اعتبارها من التكاليف واجبة الخصم عند حساب ضريبة الدخل المستحقة عن الفترة بالمخالفة للقانون المشار إليه مما أدى إلى تخفيض الضريبة بنحو ٢٧٥ ألف جنيه .

يتعين الالتزام بالقانون و لائحته التنفيذية و الكتاب الدوري المشار إليهم و مراعاة الأثر على القوائم المالية .

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ١٠ ) :-

- سيتم مراعاة الأثر على القوائم المالية حين إعداد المركز المالي السنوي المنتهى في ٢٠١٩/١٢/٣١ .

الملحوظة رقم ( ١١ )

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم موافاتنا بالقوائم المالية المجمعة للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ وشركتها التابعة بالمخالفة للمادة ١٠٥ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و تعديلاته و لائحته التنفيذية .

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ١١ ) :-

- مرفق القوائم المالية المجمعة للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ .



Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page.



الرد على ما ورد بتقرير مراقب الحسابات ( الجهاز المركزي للمحاسبات )

على القوائم المالية المستقلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

الملحوظة رقم ( ١٢ )

- لم نقف على مدى الجدوى الاقتصادية - طبقا للدراسة المرفقة ضمن رد الشركة على تقريرنا عن القوائم المالية للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ - من زيادة استثمارات الشركة في شركة السويس لتصنيع الأسمدة بنحو ٤٩,٩ مليون جنيه في ضوء السيطرة الكاملة للشركة بنسبة ٩٩,٨٦٥٪ .  
يتعين تحديد مدى الجدوى الاقتصادية من زيادة الاستثمارات المشار إليها .

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ١٢ ) :-

- إن الجدوى الاقتصادية من زيادة الاستثمارات تتمثل في الآتي :

- الحصول على مؤشرات مالية أفضل للعائد على رأس المال بعد الزيادة .
- تحسين الرافعة المالية لحقوق الملكية بالشركة المالية لزيادة الاستثمارات .
- زيادة العائد على الأموال المستثمرة لإرتفاع ربحية شركة السويس .

الملحوظة رقم ( ١٣ )

- قامت الشركة بشراء كمية ٤٧٩٠,٠٥ طن سماد محجب من شركة السويس لتصنيع الأسمدة بسعر ١٩٠١,٦٢ جنيه للطن و تصديرها بنفس القيمة على الرغم من أن تكلفة إنتاج نفس الصنف بالشركة خلال تلك الفترة بلغت ١٤٨٥ جنيه للطن مما أدى الى ضياع فرصة تحقيق ارباح للشركة بنحو ٢ مليون جنيه في حالة الاعتماد على إنتاج الشركة .

يتعين تحقيق الأمر و تحديد المسؤولية بشأن ضياع تلك الارباح على الشركة .

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ١٣ ) :-

- إن قيام الشركة المالية بشراء كمية ٤٧٩٠,٠٥ طن سماد تصدير من شركة السويس لتصنيع الأسمدة كان بغرض تجنب الوقوع في غرامات تأخير أثناء شحن الباخرة علما بأن شركة السويس لتصنيع الأسمدة مملوكة للشركة المالية بنسبة ٩٩,٨٪

الملحوظة رقم ( ١٤ )

- تدهور الهيكل التمويلي للشركة حيث انخفض رأس المال العامل في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ عن مثيله في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بنحو ٤٠,٧ مليون جنيه و قد بلغ رصيد السحب على المكشوف في ذات التاريخ نحو ٣٣٠,٥ مليون جنيه مقابل نحو ١٨٢ مليون جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بزيادة نحو ١٤٣,٥ مليون جنيه و تحملت الشركة أعباء تمويلية خلال فترة المركز المالي نحو ٤٢,٦ مليون جنيه كما بلغ الرصيد المدين على شركة السويس لتصنيع الأسمدة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ نحو ١٠٢,٧ مليون جنيه .

نكرر التوصية بمواصلة الجهود لتحصيل المديونية المستحقة طرف شركة السويس لتصنيع الأسمدة و العمل على بحث سبل توفير السيولة اللازمة للحد من السحب على المكشوف و تجنب الشركة تحمل المزيد من الأعباء التمويلية و لتحسين الهيكل التمويلي و حفاظا على حقوق المساهمين .



٦  
٧



الرد على ما ورد بتقرير مراقب الحسابات ( الجهاز المركزي للمحاسبات )

على القوائم المالية المستقلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ١٤ ) :-

- أن الشركة المالية قامت بإنشاء شركة السويس عام ٢٠٠٢ برأسمال قدره ٦٠ مليون لنسبة ملكيتها ٩٩,٩٨ ٪ من رأس المال وهذه الشركة تم تطويرها بدفعات من الشركة المالية كشركة تابعة حتي بلغ رأس المال المدفوع في ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ ٣٢١ مليون جنيه بنفس نسبة الملكية ونظراً لامتلاك الشركة المالية بنسبة ٩٩,٩٨ ٪ من رأسمال شركة السويس فان أي تطور لشركة السويس يؤثر ايجابياً على الشركة المالية .
- إن طبيعة التعامل بين الشركة المالية و شركة السويس لتصنيع الاسمدة حساب جارى خاضع للزيادة و النقص حسب التعاملات و قد قامت شركة السويس لتصنيع الاسمدة بسداد مبلغ ١٥٧ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٩/١/١ حتى ٢٠١٩/٩/٣٠ و حيث أن رصيد المديونية في ٢٠١٩/١/١ ٢٦٠ مليون جنيه أصبح في ٢٠١٩/٩/٣٠ ١٠٣ مليون جنيه بعد السداد وستواصل الشركة المالية جهودها للحد من السحب على المكشوف لتحسين الهيكل التمويلي .

الملحوظة رقم ( ١٥ )

- يتضمن حساب الأرصدة الدائنة ضرائب شركات أموال نحو ٧,٦٧ مليون جنيه مرحلة منذ سنوات.

يتعين دراسة الرصيد واتخاذ اللازم.

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ١٥ ) :-

- جارى المتابعة مع المصلحة لتسوية هذا الرصيد .

الملحوظة رقم ( ١٦ )

- بلغت قيمة المبالغ المسددة من الشركة لمصلحة الضرائب مقابل تأخير عن سنوات الفحص من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٤ نحو ١٩,٧ مليون جنيه وقامت الشركة بالطعن في ٢ ابريل ٢٠١٨ .
- يتعين موافقتنا بما استجد من إجراءات تجاه ما سبق.

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ١٦ ) :-

- قامت الشركة بالطعن لدى المكتب الفني - لجان الطعن الضريبي - و المسجل تحت رقم ٣٠٣٥ بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢ لحفظ حق الشركة لاسترداد كافة الغرامات وتطبيق المادة ١١٠ من قانون الضرائب و قد تحدد جلسة ٢٠١٩/٩/٢٨ لفتح باب المرافعة و تم حجز الطعن للقرار و صدر القرار برفض لجنة الطعن لطلب الشركة " مرفق قرار لجنة الطعن " و جارى قيام الشركة برفع دعوى قضائية لهذا الشأن .

الملحوظة رقم ( ١٧ )

- مازال رصيد دائنو توزيعات يتضمن نحو ١,٦ مليون جنيه مرحلة منذ سنوات سابقة لم نواف بمكونات وتحليل الرصيد.

نكرر التوصية ببحث ودراسة وتحليل الرصيد وموافقتنا به.



٧



الرد على ما ورد بتقرير مراقب الحسابات ( الجهاز المركزي للمحاسبات )

على القوائم المالية المستقلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ١٧ ) :-

- هذا المبلغ مرسل من سنوات سابقة و جارى بحثه نظراً لوجود المستندات لدى النيابة العامة في قضية رئيس القطاع المالي الأسبق.

الملحوظة رقم ( ١٨ )

- لم يتم استرداد رسوم الدروباك عن الكميات المصدرة من السداد منذ ١٧ يوليه ٢٠١٧ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ .  
يتعين مواصلة الجهود اللازمة لاستردادها حفاظاً على أموال الشركة .

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ١٨ ) :-

- تم الحصول على نماذج ١٣ الخاصة بالفترة من ٢٠١٧/٧/١٧ حتى ٢٠١٩/٣/٢٠ و تم اعداد ملف التسوية للدروباك و تقديمه لمصلحة الجمارك - الادارة العامة للنظم الجمركية الخاصة و تم مراجعته و تقديمه للاعتماد.

الملحوظة رقم ( ١٩ )

- لم نقف على ما استجد من إجراءات لتنفيذ الحكم الصادر في القضية رقم ٩٧١٨ لسنة ٢٠١٣ كفر الزيات ضد رئيس القطاع المالي الأسبق بأحقية الشركة في رد مبلغ ٢٨,٥ مليون جنيه السابق اختلاسه و تغريمه بمبلغ مساو له .

يتعين موافقتنا بما استجد من إجراءات و مواصلة الجهود لتنفيذ الحكم السابق الإشارة إليه .

رد الشركة على الملحوظة رقم ( ١٩ ) :-

- تقدمت الشركة المالية الى ادارة تنفيذ الاحكام بمحكمة جنايات طنطا ( الجهة المنوط بها تنفيذ الحكم ) بالحكم الصادر لصالح شركتنا في القضية رقم ٩٧١٨ لسنة ٢٠١٣ و هناك متابعة من جانب القطاع القانوني بالشركة لاتمام اجراءات التنفيذ - علماً بأن الشركة قامت بمخاطبة وزارة الداخلية بالخطاب المؤرخ ٢٠١٩/٩/٢٢ لسرعة تنفيذ الحكم .

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / عبد العال طلبه البنا

نائب رئيس مجلس الإدارة

و العضو المنتدب التنفيذي

مهندس / محمد سعد أبو المجد

رئيس القطاع المالي

محاسب / أحمد الشحات غنيم

